

Republic Of Iraq  
Ministry Of Finance



جمهورية العراق  
وزارة المالية

الدائرة / القطاع / المصلحة العامة

No:  
Date : 201 / /

العدد : ٥٨/٨٠٢

التاريخ : ٢٠١ / /

٤٦٧١٢

٢٠١٦/٥/١٩

إلى / الدائرة / المكتب المدير العام

م / ايضاح

توبة طيبة:-

كتابكم المرقم ٥٩٧٨ في ٢٤/٣/٢٠١٦

١- بالنسبة لاستحقاق المدير العام وكالة للعلاوة السنوية تبين :-

سبق ان اصدرت هذه الدائرة اعامها المرقم ٥٨٥٦ في ٢٣/١/٢٠١٢ وبناءاً على القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١١

(لقانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء)

وقد تضمن الاعام تحديد العلاوات السنوية للمادة وكلاء الوزارات والدرجات الخاصة والمدراء العامين من

شاغلي المناصب المذكورة اصالة ووكالة .

وقد اعترضت الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ٤٢٢٢ في ١/٢/٢٠١٢ بشأن منح شاغلي المناصب

المذكورة وكالة العلاوة السنوية المقررة لمن يشغل المنصب اصالة وطلبت تصحيح ماورد بأعامنا اعلاه وبعد

عدة ملفات مع الامانة العامة لمجلس الوزراء فقد استمرت الامانة العامة لمجلس الوزراء بأصرارها على عدم

استحقاق شاغلي الوظائف اعلاه وكالة للعلاوة السنوية وذلك بعدة كتب منها كتابها المرقم ١٩٩٨ في

١٨/٣/٢٠١٢ وكذلك اعامها المرقم ١٢٢٨٧ في ٥/٤/٢٠١٢ .

وبناءً على ذلك تم تعديل اعامنا المشار اليه في اعلاه بموجب اعامنا المرقم ٤٦٥٩٦ في ١٨/٦/٢٠١٢

ومما تقدم يتضح بأنه لا يوجد تناقض بين اعامنا المشار اليهما في اعلاه وانما تم التعديل بناءً على توجيهات

الامانة العامة لمجلس الوزراء .

٢- اما بالنسبة لاستحقاق وكيل الوزارة وكالة للعلاوة السنوية فقد سبق ان وردنا اعام الامانة العامة لمجلس

الوزراء المرقم ١٤٣٩٨ في ١٢/٥/٢٠١٣ ومرافقه قرار مجلس شوري الدولة المرقم ٢٠١٣/٣١ في ٢٤/٤/٢٠١٣

المتضمن (٥) يمنع الموهب الذي يشغل احدى الوظائف الداخلة في الدرجات الخاصة بطريق الوكالة ويتقاضى راتب هذه

الوظيفة العلاوة السنوية على هذا الترتيب .

وقد بينت الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ١٢٦٨٤ في ٤/٥/٢٠١٦ ان اعامها اعلاه مازال نافذاً .

مع التقدير

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية / وكالة

٢٠١٦/٥/